جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة

جهاز الرقابة ـ عُمان

نافذة البلاغات

www.sai.gov.om

مسقط ـ البُستان

متحدون على مكافحة الفساد

لتحقيق التنمية والسلام والأمن

انضمت سلطنة عمان إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بموجب المرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٦٤ الصادر بتاريخ ٢٠١٣/١١/٢٠

٩ ديسمبر
اليوم الدولي لمكافحة الفساد

يعتبر الفساد ظاهرة اجتماعية وسياسية واقتصادية معقدة جدا تؤثر على جميع دول العالم دون استثناء لما له من نتائج وخيمة على المجتمعات حيث أنه يؤثر على عمل المؤسسات الديمقراطية ويؤخر التنمية الاقتصادية ويسهم في ضعف النمو، والذي يتطلب مكافحته بالطرق السليمة حتى لا يؤدي إلى تعطيل وإعاقة جهود التطوير.

ومن هذا المنطلق ونتيجة جهود دولية حثيثة في مجال مكافحة الفساد، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أكتوبر من العام ٢٠٠٣ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وخصصت يوم التاسع من ديسمبر من كل عام ليكون يوما دوليا لمكافحة الفساد؛ من أجل إذكاء الوعي بمشكلة الفساد وبدور الاتفاقية في مكافحته ومنعه.

عليه فإن هذا اليوم يشكل فرصة مميزة للمهتمين بمكافحة الفساد، من أجل زيادة الوعي، وشحذ الهمم، وتوحيد الكلمة ضد الفساد الذي يهدر الطاقات المالية والبشرية ويشكّل عائقا بالغ الخطورة أمام جهود التنمية حول العالم، ويأتي شعار هذا اليوم للعام ٢٠١٦ بعنوان (متحدون على مكافحة الفساد لتحقيق التنمية والسلام والأمن) في إشارة واضحة ومباشرة إلى دور الفساد في إعاقة عجلة التنمية، وتهديد السلام والأمن في الدول، حيث تركز الحملة الدولية المشتركة للعام ٢٠١٦ على الفساد باعتباره واحدا من أكبر العوائق التي تحول دون تحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة.

إن محاربة الفساد هو مطلب عالمي لأن الفساد يتواجد في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، وتشير الأدلة إلى أنه يهدد المجتمعات على نحو مباشر، وتعتبر اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، أداة قوية بيد الحكومات والمنظمات الدولية لمكافحة الفساد العالمي.

ويجب أن تستخدم هذه الأداة في إنجاح جهود التنمية والسلام والأمن. ولذلك فإن الحكومات والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام والمواطنين في جميع أنحاء العالم يتحدون معا اليوم لإحياء هذه المناسبة الدولية وإبراز أهمية هذه الحملة ضد الفساد والتي يجب أن لا تتوقف عند يوم التاسع من ديسمبر.

نبذة عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

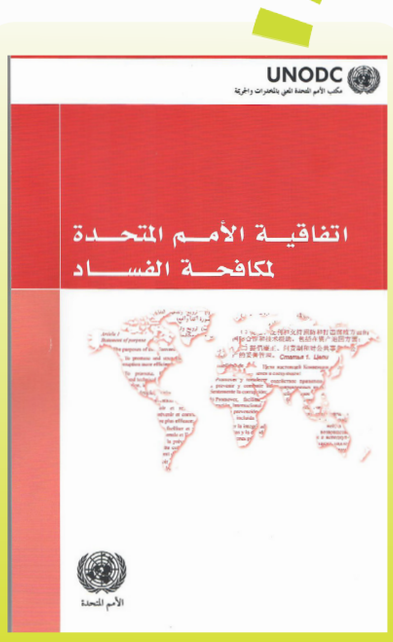

جاءت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد متوجة لجهود متواصلة منذ إقرار الاتفاقية الأممية لمكافحة الفساد الصادر في ١٩٩٦م، والتي تمثلت بالعديد من القرارات والصكوك والمؤتمرات والفعاليات تقارب العشرين مجتمعة، وذلك حسبما جاء في مقدمة القرار وديباجة الاتفاقية.

تم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من قبل الجمعية العامة في القرار رقم ٥٨/٤ وذلك في ٣١/أكتوبر عام٢٠٠٣، وقد وقعت عليها (١٤٠) دولة من بينها(٢١) دولة عربية، ويبلغ عدد الدول المنضمة إلى الاتفاقية (١٨٠) دولة.

هذا وقد دخلت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد حيز النفاذ في منتصف (ديسمبر) لعام٢٠٠٥م، وتعد اتفاقية مكافحة الفساد أول صك عالمي حقيقي لمكافحة الفساد وشامل أكثر من الاتفاقيات السابقة، حيث أنها الأكثر شمولا لمكافحة الفساد فمن حيث نطاق الدول الأطراف، فإنها لم تخصص بمنطقة معينة أو مستوى إقليمي محدد كما هو الحال في بعض الاتفاقيات السابقة، ومن حيث نطاق الأحكام فهي تغطي مجموعة واسعة من الجرائم، بما فيها الرشوة على النطاق المحلي والأجنبي والاختلاس، والمتاجرة بالنفوذ، وغسيل الأموال، علاوة على ذلك تتضمن الاتفاقية أحكاما تغطي كشف ومعاقبة الفساد، وتعزيز الشفافية والنزاهة والمساعدة التقنية، كما تحتوي على بنود كثيرة لمكافحة الفساد يمكن تبنيها على المستوى الوطني، وتساعد على زيادة التعاون الدولي في مجال مكافحة الفساد، وتعزيز الآليات التنفيذية.

الجدير بالذكر أن الاتفاقية وضعت على أولوياتها الأعمال التي تقوم بها المنظمات الدولية والإقليمية الأخرى في هذا الميدان بما في ذلك أنشطة مجلس أوروبا، والاتحاد الأوروبي، والاتحاد الأفريقي، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومنظمة الدول الأمريكية، ومجلس التعاون الجمركي المعروف باسم المنظمة العالمية للجمارك، وجامعة الدول العربية، كما تضمنت الصكوك المتعددة الأطراف لمنع الفساد التي اعتمدتها منظمة الدول الأمريكية في ٢٩ مارس١٩٩٦، واتفاقية مكافحة الفساد بين موظفي الجماعات الأوروبية، أو موظفي الدول الأوروبي في ٢٦ مايو١٩٩٧، واتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في ٢٧ يناير١٩٩٧، واتفاقية القانون المدني بشأن الفساد التي اعتمدتها اللجنة الوزارية لمجلس أوروبا في ٤ نوفمبر ١٩٩٩، واتفاقية الاتحاد الأفريقي في١٢يونيو ٢٠٠٣، والتي رحبت جميعها بدخول اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة حيز النفاذ في سبتمبر من عام٢٠٠٣، والتي اندمجت جميعها تحت مظلة ومراقبة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

وتجدر الإشارة إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أصبحت هي المصدر الأساسي لقواعد مكافحة الفساد، واحتلت المرتبة الأولى بعدما كان العرف الدولي يحتل هذه المرتبة.

ومن أهم الخصائص والسمات العامة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أنها تحترم صون السيادة الوطنية والقانون الداخلي للدول الأطراف، حيث نصت الفقرة(١) من المادة(٤) من الاتفاقية على أن: (تؤدي الدول الأطراف التزاماتها بمقتضى هذه الاتفاقية على نحو يتسق مع مبدأي تساوي الدول في السيادة وسلامة أراضيها، ومع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى).

واحتراما لمبدأ السيادة الوطنية فإنه لا يجوز ممارسة أي من الاختصاصات القانونية أو القضائية داخل الولاية القضائية لدولة من الدول الأطراف إلا وفقا للمبادئ القانونية والقضائية لتلك الدولة وذلك بمقتضى الفقرة(٢) من المادة(٤) والتي نصت على: (ليس في هذه الاتفاقية ما يبيح للدولة الطرف أن تقوم في إقليم دولة أخرى بممارسة الولاية القضائية، وأداء الوظائف التي يناط أداؤها حصرا بسلطات تلك الدولة الأخرى بمقتضى قانونها الداخلي).

وباستقراء نصوص وأحكام الاتفاقيات يلاحظ أن هناك ثلاث مستويات للأحكام والتدابير الواردة في الاتفاقية، حيث أن بعض هذه الأحكام يجب على الدول الأطراف أن تلتزم بها فور التصديق على الاتفاقية، وهناك أحكام أخرى تلتزم الدول الأطراف تنفيذها إلا أنه لا يشترط أن يكون التنفيذ فورا بعد التصديق، وأخيرا هناك أحكام اختيارية تنظر الدول الأطراف تنفيذها بمحض إرادتها ولا ترتب أي مسؤولية قانونية في حال عدم القيام بها.

وفي نوفمبر عام٢٠٠٩م، وافق مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية على وجود آلية من استعراض لتنفيذ الاتفاقية، قامت على أساس تطوعي فقط، وقرر المؤتمر أن آليات المراجعة ستنفذ على مرحلتين تستغرق كل مرحلة خمس سنوات، وكل مرحلة ستغطي قضايا محددة ومحدودة ومواد من الاتفاقية، وتقتضي المراجعة من البلد المتطوع جمع قائمة مرجعية بالتقييم الذاتي، يتم تقييمها من قبل فريق الخبراء من البلدان الأخرى الموقعة، ثم يتم توحيد نتائج المراجعة في التقرير الخاص بالبلد المعني الذي يسلط الضوء على الإنجازات والتحديات، ويتولى فريق المراجعة توحيد نتائج المراجعة في التقرير الخاص بالبلد المعني، ويتم بعد ذلك وضع الصيغة النهائية بالتعاون مع البلد قيد المراجعة، والذي يملك القرار النهائي في نشر التقرير من عدمه.

دور الجهاز في مجال تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد

أتى انضمام السلطنة إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من منطلق حرص الحكومة الرشيدة على مشاركة المجتمع الدولي في الجهود ذات الصلة بتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، وتجسيد قيمها بما يساهم في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد، واستكمالا للتشريعات التي تعزز هذه المبادئ ومنها النظام الأساسي للدولة، وقانون الرقابة المالية والإدارية للدولة، وقانون حماية المال العام وتجنب تضارب المصالح، وقانون الجزاء العماني، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد حرص جهاز الرقابة المالية والإدارية للدولة منذ تكليفه بمهمة هيئة مكافحة ومنع الفساد، ومتابعة وتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد من الجهات المختصة على القيام بكل ما من شأنه تحقيق هذا الدور على الوجه الأكمل والنهوض به بما يتناسب مع سمعة ومكانة السلطنة في المجتمع الدولي.

وبناء على متطلبات الاتفاقية فقد قامت السلطنة بتسمية جهة الاتصال وشخص الاتصال إعمالا لحكم المادة (١٧) من آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، كما قامت بتسمية عدد خمسة عشر خبيرا إعمالا للمادة (٢١) من النظام المذكور، من ذوي الخبرة في المسائل القضائية والقانونية والمالية والإدارية، يمثلون عدد من الجهات الحكومية المعنية، وهي: مجلس الشؤون الإدارية للقضاء، والادعاء العام، وشرطة عمان السلطانية، ووزارة العدل، ووزارة الداخلية، ووزارة الخارجية، ووزارة الشؤون القانونية، بالإضافة إلى خبراء من الجهاز، كما تم وضع آلية عمل فريق الخبراء للمشاركة في تدارس التشريعات النافذة في مجال مكافحة الفساد في ضوء نتائج استعراض تنفيذ السلطنة للاتفاقية.

جدير بالذكر أن آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية تُعنى بمدى تنفيذ الدول لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

واستيفاءً لمتطلبات الاتفاقية المتمثلة في استعراض تنفيذ فصولها قام فريق خبراء السلطنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية بإنجاز قائمة التقييم الذاتي المرجعية الشاملة للفصلين الثالث والرابع (التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، وموافاة أمانة مؤتمر الدول الأطراف بها.

عقب ذلك استضافة السلطنة لأعمال برنامج الزيارة القُطرية خلال الفترة من ٢٨-٣٠ إبريل عام ٢٠١٥م لاستعراض تنفيذ السلطنة للفصلين الثالث والرابع (التجريم وإنفاذ القانون والتعاون الدولي) من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمشاركة وفد من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بصفته ممثل أمانة مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، بالإضافة إلى خبراء من المملكة العربية السعودية وجمهورية كيريباتي بصفتهما الدولتين المعنيتين باستعراض تنفيذ السلطنة للاتفاقية بموجب البند الرابع من آلية استعراض تنفيذ الاتفاقية، والذي قضى بأن تقوم باستعراض كل دولة طرف في الاتفاقية دولتان أخريان من الدول الأطراف- إلى جانب فريق خبراء السلطنة لاستعراض تنفيذ الاتفاقية.

وقد أشادت الوفود المشاركة في عملية الاستعراض بالوضع التشريعي للسلطنة من حيث توافقه مع غالبية متطلبات أحكام الاتفاقية والذي سينعكس إيجاباً على تقرير الاستعراض.

وفي إطار تنفيذ السلطنة لالتزاماتها بشأن الاتفاقية قام خبراء السلطنة خلال الفترة من ٨-١٠ يونيو ٢٠١٥م بزيارة قطرية لجمهورية النمسا لاستعراض تنفيذ دولة فلسطين للفصل الثالث من الاتفاقية (التجريم وإنفاذ القانون) بجانب دولة ميكرونيزيا التي ستقوم باستعراض تنفيذ الفصل الرابع (التعاون الدولي).

ونتيجة للاستعراض قامت السلطنة بتنفيذ العديد من متطلبات الاتفاقية منها انضمام السلطنة إلى اتفاقية مكافحة رشوة الموظفين العموميين الأجانب في المعاملات التجارية الدولية، وكذلك مخاطبة الجهات المختصة بالتعديلات اللازمة لموائمة تشريعاتها وفقا لمتطلبات الاتفاقية.

وبالإضافة إلى دور السلطنة في مجال استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فيتم العمل في العديد من المسارات ذات الصلة بمكافحة الفساد، فعلى المستوى التنظيمي أصدر الجهاز القرار رقم (٢٠١٤/١١٠) بإجراء بعض التعديلات في التقسيمات الإدارية للهيكل التنظيمي وتعديل اختصاصات بعض الوحدات، حيث أنشئت (دائرة المنظمات الدولية) والتي تتمثل أهدافها في تنفيذ ومتابعة الالتزامات الواردة في الاتفاقيات التي تكون السلطنة طرفاً فيها والمتعلقة بالتدقيق وحماية النزاهة ومكافحة الفساد، والتعاون مع الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية العاملة في هذا المجال، و(دائرة إقرارات الذمة المالية) والتي تتمثل أهدافها في تنفيذ الإجراءات الخاصة بإقرارات الذمة المالية على الفئات المشمولة بها، والتحري عن مصادر الثروات المشكوك فيها، كما أصدر الجهاز مؤخراً القرار رقم (٤٤/ ٢٠١٦) بإجراء تعديلات على التقسيم الإداري بمكتب الرئيس حيث أنشئت دائرة (التوعية وتعزيز النزاهة) والتي تختص بالإشراف على برامج نشر الوعي بأهداف الجهاز، وأهمية المال العام، وبمفهوم الفساد، وتعزيز علاقات الجهاز بالأفراد ومؤسسات المجتمع المدني، ومتابعة تنفيذ النشاطات الإعلامية التي تتضمنها الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

وفي المجال التوعوي يعمل الجهاز على تنفيذ العديد من الأنشطة التوعوية، وتتمثل في تنفيذ برنامج (الرقابة مسؤولية الجميع) وهو برنامج إذاعي إسبوعي بالتعاون مع الهيئة العامة للإذاعة والتلفزيون، إلى جانب استضافة المختصين من الجهاز في البرنامج التلفزيوني (من عمان)، بالإضافة إلى تنفيذ ندوات توعوية للجهات الخاضعة لرقابة الجهاز وللمؤسسات التعليمية تجاوزت (١٥٤) ندوة، والمشاركة في المهرجانات المحلية، بالإضافة إلى استحداث نافذة إلكترونية تختص بمجال تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد في الموقع الإلكتروني للجهاز، كما يشارك الجهاز في الجهود التي تبذل في اليوم الدولي لمكافحة الفساد والذي يصادف التاسع من ديسمبر من كل عام من خلال كتابة المقالات في الصحف المحلية.

وفي مجال المشاركات الإقليمية والدولية والاستفادة من التجارب الدولية فيحرص الجهاز على المشاركة الفاعلة في الاجتماعات والمؤتمرات الدولية، لا سيما المشاركة في اجتماعات مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والذي يعقد كل عامين ويحضره أكثر من ٢٠٠ دولة ومنظمة دولية، حيث كان آخرها الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية، المنعقد في مدينة سان بطرسبورغ بجمهورية روسيا الاتحادية عام ٢٠١٥، كما يقوم الجهاز باستشراف التجارب الدولية، حيث تم الوقوف على تجربة عدد من الدول الرائدة في هذا الجانب، بالإضافة إلى الحصول على الممارسات الدولية والمبادئ التوجيهية في مجال مكافحة الفساد ويتم دراستها وتحليلها للاستفادة منها سواء على مستوى القوانين أو الممارسات.

وقد تم الانتهاء من إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد، ومسودة مدونة سلوك الموظفين العموميين.

وتجدر الإشارة إلى حصول الجهاز على المركز الأول في جائزة الأمم المتحدة للخدمة العامة في فئة منع ومكافحة الفساد في الخدمة العامة في العام ٢٠١٣ وذلك عن إقليم غرب آسيا من خلال نافذة البلاغات، وتعتبر الجائزة من أهم الجوائز على المستوى الدولي.

يمكنكم تقديم الشكاوى والبلاغات بإحدى الطرق الآتية:

نافذة البلاغات عبر الموقع الإلكتروني للجهاز: www.sai.gov.om

البريد الإلكتروني: community@sai.gov.om

تطبيقات الهواتف الذكية: SAIAPP

التقديم مباشرة لمقر الجهاز بمسقط أو أحد أفرعه الآتية: صلالة، صحار، نزوى، صور، البريمي، الرستاق، إبراء

الهاتف المجاني: ٨٠٠٠٠٠٠٨

الفاكس: ٢٢٠٧٠٦٦٠

صندوق البريد: ٧٢٧

الرمز البريدي: ١٠٠مسقط

تصميم: أصيلة الوائلية